الأمم المتحدة

AE

Distr.
GENERAL

A/53/65
E/1998/5
6 February 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
البيئة والتنمية المستدامة: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٨
٦ - ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨
البند ١٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
المسائل الاقتصادية والبيئية: التنمية المستدامة

إعداد رقم قياسي للضعف في الدول الجزرية الصغيرة النامية

تقرير الأمين العام

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	مقدمة	١	٤
ثانيا	أهم الملامح في التقارير الرئيسية التي جرى استعراضها	٢-١٣	٤
	ألف - أرقام قياسية مختلفة للضعف الاقتصادي	٢-٤	٤
	باء - قياس ضعف الدول الصغيرة	٥	٥
	جيم - الرقم القياسي المركب للضعف: تقرير منقح	٦-٨	٦
	دال - أرقام قياسية مختلفة للضعف الإيكولوجي	٩-١١	٦
	هاء - ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية في سياق العولمة	١٢-١٣	٧
ثالثا	الاستنتاجات والتوصيات	١٤-٢٥	٧
رابعا	تنظيم الاجتماع	٢٦-٢٨	١٠
التذييل			١٢

* سيصدر بوصفه الوثيقة E/1998/100.

١ - تدعو الفقرتان ١١٣ و ١١٤ من برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/CONF.167/9) الذي أقرته الجمعية العامة في عام ١٩٩٤ في قرارها ١٢٢/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، إلى إعداد رقم قياسي (أرقام قياسية) للضعف في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفيما يلي نص هاتين الفقرتين:

"ينبغي للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تواصل مع المنظمات ومراكز البحوث الوطنية والإقليمية والدولية الأعمال المتعلقة بوضع أرقام قياسية للضعف ومؤشرات أخرى تعبر عن وضع الدول الجزرية الصغيرة النامية وتدمج الهشاشة الإيكولوجية والضعف الاقتصادي معا. وينبغي إيلاء الاعتبار للكيفية التي يمكن بها استخدام ذلك الرقم القياسي، هو والدراسات ذات الصلة المضطلع بها بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية من جانب المنظمات الدولية الأخرى، بالإضافة إلى التدابير الاحصائية الأخرى، بوصفها مؤشرات كمية لدرجة الهشاشة".

"وينبغي مواصلة استغلال الخبرات الملائمة في إعداد وتجميع واستكمال الرقم القياسي للضعف. ويمكن أن تشمل تلك الخبرات علماء وممثلين للمنظمات الدولية تتوفر لهم البيانات اللازمة لتجميع الرقم القياسي للضعف. وتدعى المنظمات الدولية ذات الصلة إلى الإسهام في وضع ذلك الرقم القياسي. وبالإضافة إلى ذلك، يوصى بأن توضع في الاعتبار المقترحات المتعلقة بالرقم القياسي للضعف، وذلك في الأعمال الجارية حاليا في منظومة الأمم المتحدة بشأن وضع مؤشرات للتنمية المستدامة".

٢ - وقد جددت الجمعية العامة في قرارها ١١٦/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ طلبها بدء العمل في وضع الرقم القياسي. وشجعت لجنة التنمية المستدامة، في مقررها ١٦/٤ الذي أصدرته في دورتها الرابعة المعقودة في عام ١٩٩٦، "الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة على إيلاء الأولوية لوضع ذلك الرقم القياسي".

٣ - وبناء على ذلك، اضطلعت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بدراسات أولية في عام ١٩٩٦ لتوفير إطار مفاهيمي لإعداد رقم قياسي للضعف. وجرى إعداد ورقة معلومات أساسية وتم توزيعها على الدول الجزرية الصغيرة النامية، والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والمعاهد الأكاديمية ومعاهد البحوث في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ التماسا لتعليقاتها. وقدمت الورقة تحليلا لمواطن الضعف المتأصلة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتطرقت إلى مناقشة أحد النهج الممكنة لتناول مسألة الضعف، واقترحت إيلاء الاهتمام لوضع رقم قياسي للضعف الاقتصادي ورقم قياسي للضعف الإيكولوجي، يتكون كلاهما

من عدد من المؤشرات الملائمة. وقد ورد أكثر من ٢٠ ردا، أعربت جميعها عن التأييد للاتجاه الرئيسي الذي اتخذته ورقة المعلومات الأساسية. وقد جرى تنقيح الورقة بعد ذلك[١].

٤ - وفي عام ١٩٩٧، عينت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية خبيرين استشاريين[٢]، لكي يقوم أحدهما بوضع رقم قياسي للضعف الاقتصادي، ويقوم الآخر بوضع رقم قياسي للضعف الإيكولوجي. كما نظّمت الإدارة فريق خبراء مخصصا لغرض استعراض الأعمال التقنية للخبيرين ووضع التوصيات الملائمة. ويرد نص تقرير فريق الخبراء في مرفق هذا التقرير.

٥ - وفي وقت لاحق، اجتمع الفريق العامل الثالث التابع للجنة التخطيط الإنمائي في الفترة من ١٧ إلى ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. وتنفيذا لبرنامج العمل الذي اعتمدته اللجنة في دورتها الحادية والثلاثين[٣]، ومشروع قرار الجمعية العامة الوارد في الوثيقة A/C.2/52/L.41، استعرض الفريق العامل أعمال فريق الخبراء المخصص المتعلقة بوضع رقم قياسي للضعف للدول الجزرية الصغيرة النامية ونظر في جدوى الرقم القياسي للضعف كمعيار لتحديد أقل البلدان نموا. واتفق الفريق على الاجتماع مرة أخرى قبيل انعقاد الدورة الثانية والثلاثين المقررة للجنة (المزمع عقدها من ٤ إلى ٨ أيار/ مايو ١٩٩٨) لمواصلة أعماله وطلب إلى الأمانة العامة الاضطلاع بالأعمال الإحصائية الإضافية لدعم جهوده.

---

(١) "Vulnerability Index: Revised Background Paper", prepared by the United Nations Department of Economic and Social Affairs. June 1997.

(٢) الأستاذان لينو بريغوغليو ودينيس بانتين.

(٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٧، الملحق رقم ١٥ (E/1997/35).

المرفق

تقرير اجتماع فريق الخبراء المخصص المعني بوضع أرقام قياسية للضعف في الدول الجزرية الصغيرة النامية

أولا - مقدمـــة

١ - استعرض فريق الخبراء عددا من الدراسات المتعلقة بمسألة الضعف، بما في ذلك الدراسات التي أعدت خصيصا للاجتماع فضلا عن الدراسات التي أعدت للاجتماعات الأخرى. وترد في الفرع الثاني من هذا التقرير موجزات مقتضبة للتقارير الرئيسية بالصيغة التي وافق عليها فريق الخبراء. وترد استنتاجات الفريق وتوصياته في الفرع الثالث.

ثانيا - أهـــم الملامـح في التقارير الرئيسية التي جرى استعراضها

ألف - أرقام قياسية مختلفة للضعف الاقتصادي

٢ - تطرقت الدراسة التي أعدها ل. بريغوغليو[أ] إلى بحث الصلاحية النظرية والفعالية لعدد من المؤشرات في التعبير عن الضعف الاقتصادي الطويل الأجل للبلدان. وفيما يلي بيان بهذه المؤشرات:

(أ) الرقم القياسي للتعرض الاقتصادي القائم على الانفتاح التجاري: الصادرات مضافا إليها الواردات من السلع والخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛

(ب) الرقم القياسي لتركيز الصادرات: النسبة المئوية لأعلى ٣ فئات تصديرية في مجموع الصادرات من السلع والخدمات، أو الرقم القياسي لتنويع الصادرات الذي وضعه موتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛

(ج) العناصر الخارجية: النسبة المئوية لخصومات أجور الشحن والتأمين إلى مجموع البضائع المستوردة، أو معامل سيف (الكلفة والتأمين وأجور الشحن)/فوب (تسليم ظهر السفينة) معبرا عنه في صورة نسبة مئوية؛

(د) مدى الاعتماد على الطاقة التجارية المستوردة: الواردات من الطاقة التجارية معبرا عنها في صورة نسبة مئوية من الواردات مضافا إليها المنتج من الطاقة التجارية، أو واردات الوقود كنسبة مئوية من الناتج الوطني الإجمالي؛

(هـ) مدى الاعتماد على مصادر التمويل الأجنبية: التحويلات وتدفقات رؤوس الأموال والتدفقات المالية الواردة، كنسبة مئوية من الناتج الوطني الإجمالي، أو مجموع الديون الخارجية كنسبة مئوية من الناتج الوطني الإجمالي.

٣ - وقد استند اختيار هذه المؤشرات إلى الملاحظة العامة التي مؤداها أنه كلما ارتفعت قيمة هذه المؤشرات في بلد ما، ارتفعت درجة تعرضه للصدمات الخارجية. وجرى تقييم جميع هذه المؤشرات، كلا منها على حدة، لتحديد صلاحيتها للتعبير عن الأسباب الأساسية للضعف الطويل الأجل.

٤ - وجرى استعراض ما مجموعه ١٩ رقما قياسيا مركبا يضم كل منها مجموعات مختلفة من المؤشرات. وأجري هذا الاستعراض لعدد أقصاه ١١١ بلدا منها ٣٠ من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأشارت النتائج بصفة عامة إلى أن الجزر الصغيرة هي من أكثر البلدان النامية عرضة للضرر.

باء - قياس ضعف الدول الصغيرة

٥ - استخدم ر. تشاندر[ب] في دراسته المنهجية الأساسية التي استخدمها ل. بريغوغليو ولكنه استعان بمجموعة أخرى من المتغيرات. واستخدم أربعة متغيرات أساسية في حساب الرقم القياسي المركب للضعف فيما يلي بيانها:

(أ) نسبة الصادرات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي، لقياس درجة الاعتماد على الأسواق الخارجية؛

(ب) تركيز الصادرات، لبيان درجة الاعتماد على مجموعة محدودة من المنتجات؛

(ج) نسبة تدفقات رؤوس الأموال الطويلة الأجل إلى الاستثمار المحلي الإجمالي، لبيان درجة الاعتماد على الأموال الخارجية في تمويل التنمية؛

(د) نسبة الواردات بقيمتي سيف وفوب، كمقياس للتكاليف المرتبطة ببعد المسافة والعـُزلة.

وقد جرى توحيد المتغيرات وإعطاؤها أوزانا متساوية لدى حساب الرقم القياسي المركب للضعف. وأكد هذا الرقم القياسي أن الدول الجزرية الصغيرة النامية هي عموما أكثر عرضة للضرر من البلدان الأكبر حجما.

وأكدت الدراسة أيضا أن البلدان التي لديها قاعدة تصديرية وإنتاجية متنوعة أقل عرضة للضرر. كما أكدت الدراسة أن صقل البيانات وتحسينها هو السبيل إلى زيادة صقل الرقم القياسي المركب للضعف.

جيم - الرقم القياسي المركب للضعف: تقرير منقح

٦ - الهدف الرئيسي للعمل الذي تضطلع به أمانة الكومنولث في مجال إعداد أرقام قياسية للضعف في الدول الصغيرة هو إثبات أن تلك البلدان أكثر عرضة للضرر من البلدان الكبيرة نظرا لعدم استقرار إيراداتها، رغم الارتفاع النسبي لدخول الأفراد فيها.

٧ - وقد تبين من التحليل التجريبي الذي أجرته الأمانة[ج] أنه على الرغم من أن معدلات النمو في اقتصادات البلدان الصغيرة لا تختلف في اتجاهاتها عن معدلات النمو في البلدان الكبيرة، فإن تلك الاقتصادات أكثر عرضة للإصابة بالصدمات الخارجية. وقد دل على ارتفاع درجة ضعف الدول الصغيرة ارتفاع درجة عدم استقرار ناتجها بالمقارنة بالبلدان الكبيرة. وعليه، فقد استُخدم عدم استقرار الناتج كمبدأ أساسي في وضع الرقم القياسي المركب للضعف.

٨ - وقد حُددت العوامل التي تسهم في عدم استقرار الناتج باستخدام تحليل الانحدار المتعدد. وتبين من هذا التحليل أن هناك ثلاثة أسباب مهمة لزيادة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي للدول الصغيرة، وهي: عدم استقرار القوة الشرائية للصادرات فيما يتعلق بالواردات (أي معدلات التبادل التجاري لصافي الدخل)؛ وعدم استقرار تدفقات رؤوس الأموال الواردة بالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي؛ والتعرض للكوارث الطبيعية. واختيرت، بالاستناد إلى تحليل الارتباط، ثلاثة عناصر حيوية تعبر عن تلك العوامل المؤثرة، لإدراجها في الرقم القياسي المركب، وهي تنويع الصادرات، والانفتاح على رؤوس الأموال، والتعرض للكوارث الطبيعية معبرا عنه بالنسبة المئوية للسكان المتأثرين بالكوارث الطبيعية. وشكلت تلك المتغيرات الثلاثة، إلى جانب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، العناصر المكونة للرقم القياسي المركب. وقد اتضح من قيم الرقم القياسي، إجمالا، أن الدول الصغيرة أكثر عرضة للضرر من البلدان الكبيرة.

دال - أرقام قياسية مختلفة للضعف الإيكولوجي

٩ - كان الغرض من الأرقام القياسية للضعف الإيكولوجي في الدراسة التي أعدها د. بانتين[د]، قياس تعرض الاقتصادات النسبي للضرر الذي تسببه الكوارث الطبيعية والتعرض النسبي للنظام الإيكولوجي في البلدان للضرر الذي تسببه الأنشطة البشرية. ولم يتسن إجراء تقييم شامل للضعف الإيكولوجي سواء من حيث البلدان أو من حيث المؤشرات، وذلك لعدم توافر البيانات الكافية التي تتيح ذلك.

١٠ - وبالاستناد إلى البيانات المتوافرة، قام فريق الخبراء بدراسة أثر الكوارث الطبيعية على عدد من المؤشرات الاقتصادية مثل الصادرات، والواردات، والأرقام القياسية للأسعار الاستهلاكية، والدين الخارجي. وقد أجريت هذه الدراسة على مجموعتين من البلدان النامية. تتألف إحداهما من ٨٣ بلدا منها ٢٧ من الدول

الجزرية الصغيرة النامية، وتتألف الأخرى من ٥٨ بلدا منها ١٨ من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وجرى تقسيم البلدان إلى ثلاث فئات هي: الدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الجزرية الأخرى، والبلدان غير الجزرية الأخرى. وكشفت الدراسة عن أن الدول الجزرية الصغيرة النامية، كفئة، هي أشد الفئات تأثرا فيما يتعلق بالمؤشرات المستخدمة.

١١ - كما درس فريق الخبراء أثر الكوارث الطبيعية على السكان ومدى التعرض للضرر الإيكولوجي من حيث طول الخط الساحلي إلى مجموع مساحة الأراضي، ومساحة الأراضي الزراعية إلى مجموع مساحة الأراضي، وذلك استنادا إلى البيانات المتاحة. وقد تبين في كل حالة من الحالات أن المجموعة المشمولة بالدراسة من الدول الجزرية الصغيرة النامية هي الأكثر عرضة للضرر.

هاء - ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية في سياق العولمة

١٢ - تناقش ورقة الأونكتاد[هـ] المعايير والعوامل المتعلقة بالضعف المميِّز للجزر والتي ينبغي أخذها في الحسبان لدى تقييم الصلاحية الاقتصادية للجزر. وتؤكد الورقة أن ذلك التحليل مهم لتمكين مقرري السياسات من التعامل مع الضعف الذي يعانيه كل بلد من البلدان الجزرية، بهدف منع تهميش الجزر في الوقت الذي يتجه فيه الاقتصاد نحو العولمة. وتنظر الورقة في الأشكال الرئيسية للصدمات الخارجية التي يرتبط بها مفهوم الضعف في سياق العولمة، فضلا عن معايير الضعف بمختلف مستوياتها (الأداء الاقتصادي، وهيكل الاقتصاد، والعوامل الأصيلة في هيكل الاقتصاد).

١٣ - ويتضح من الورقة إجمالا أن من الممكن، عن طريق تحليل ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية، الراجع إلى كونها جزرا، باستخدام العوامل السابق ذكرها، تحقيق الأمرين التاليين: (أ) تسليط الضوء على عناصر الضعف الشائعة المهمة، سواء لدى جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية تقريبا، أو داخل فئات فرعية منها؛ و (ب) توفير أساس مفيد لتحليل هشاشة أي بلد جزري على حدة وتصميم السياسات المناسبة لتحسين هيكله الاقتصادي وتخفيف حدة ضعفه. والمحك الذي تستند إليه الورقة هو فكرة التخصص الاقتصادي، وهو مجال التحليل الذي ينبغي التركيز عليه إذا أريد الحد من ضعف الجزر. وثمة مزايا كبيرة في تحليل إمكانيات بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية في ضوء ما تصادفه الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى من نجاح أو صعوبات.

ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات

١٤ - اتفق فريق الخبراء على أن الغرض من الأرقام القياسية للضعف هو التعبير عن درجة التعرض الاقتصادي والإيكولوجي النسبي للصدمات الخارجية، وبعبارة أخرى خطر تأثر بلد ما بتلك الصدمات. ويُراد بالرقم القياسي للضعف تحديد فئة البلدان التي يتجاوز ضعفها حدا معينا وتكون عنده هذه الفئة عرضة للأخطار بدرجة كبيرة تسوغ حصولها على عناية خاصة من الوكالات التي تقدم المساعدة. كما يُستهدف

من الرقم القياسي وعناصره توفير نهج متعدد الأبعاد لدى تحديد البرامج التي يراد بها تقليل تعرض كل بلد من البلدان للعوامل الخارجية التي قد تؤثر على التنمية فيه. واتفق الفريق على وجوب أن تكون الأرقام القياسية للضعف بسيطة التكوين وقائمة على مؤشرات سهلة الفهم وذات معنى يُتوصل إليه بالبداهة؛ ومناسبة للمقارنة بين البلدان أو للتعبير عن الضعف النسبي للبلدان، سواء كانت من الدول الجزرية الصغيرة النامية أو لم تكن منها.

١٥ - واستنادا إلى النتائج التي خلصت إليها عدة دراسات استُخدمت فيها مجموعة متنوعة من النُهُج، ومنها على وجه الخصوص تقريران أعدتهما أمانة الكومنولث وتقرير الأونكتاد، وتقارير الخبيرين الاستشاريين التي قُدمت إلى الاجتماع، فقد خلص الفريق إلى ما يلي:

(أ) أن الدول الجزرية الصغيرة النامية، كفئة، هي أكثر ضعفا من فئات البلدان النامية الأخرى؛

(ب) أن الضعف المشار إليه هو الضعف الهيكلي الذي يتوقف على عوامل لا تكون خاضعة لسيطرة السلطات الوطنية عندما تحدث الصدمات؛ وينبغي أن تعكس المؤشرات درجة التعرض للصدمات، أي حجم هذه الصدمات واحتمال وقوعها؛

(ج) يمكن تصور عدد كبير من مؤشرات الضعف الممكنة، غير أنه ينبغي ألا تستخدم إلا المؤشرات المتساوقة مع تعريف الضعف المذكور أعلاه؛ ولا يمكن اعتبار بعض المعوقات الهيكلية ضعفا،

(د) كما أنه لا يمكن حاليا أن يتم، بصورة ذات مغزى، إدخال جميع المؤشرات المحتمل أن تكون مناسبة، ضمن رقم قياسي مركب للضعف، وذلك لعدم توافر البيانات الكافية وصعوبة التعبير الكمي عن بعض المؤشرات، والحاجة إلى البساطة.

١٦ - وبحث فريق الخبراء الصلاحية النظرية والجدوى لعدد من المؤشرات في التعبير عن الضعف الاقتصادي والإيكولوجي الهيكلي للبلدان. وفيما يتعلق بالضعف الإيكولوجي، فقد اتفق الفريق على وجوب بيان مدى تعرض الاقتصادات النسبي للضرر الذي تسببه الكوارث الطبيعية، والتعرض النسبي للنظام الإيكولوجي في البلدان للضرر الذي تسببه الأنشطة البشرية أو العوامل الخارجية، وذلك من خلال رقمين قياسيين يعكس أولهما الضعف الاقتصادي الذي تسببه البيئة، ويعكس الثاني الضعف الإيكولوجي.

١٧ - واستنادا إلى البيانات المتاحة، بحث فريق الخبراء أثر الكوارث الطبيعية على عدد من المؤشرات الاقتصادية. وخلص الفريق إلى أنه سيكون من المفيد والممكن النظر في مدى تواتر حدوث الكوارث الطبيعية مع ترجيحه بالنسبة المئوية للسكان المتأثرين.

١٨ - ورغم تسليم الفريق بأنه قد جرى تقديم توصية برقم قياسي للخسائر البشرية والاقتصادية الناجمة عن الكوارث الطبيعية إلى لجنة للتنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة في آب/أغسطس ١٩٩٦، فقد ذهب الفريق إلى أن مثل هذا الرقم القياسي العام لم يصل بعدُ إلى مرحلة الجدوى العملية. واقتَرح مواصلة بذل الجهود للاضطلاع بتقييمات نظامية للآثار الاقتصادية للكوارث الطبيعية يمكن استخدامها لهذا الغرض في نهاية المطاف.

١٩ - وفيما يتعلق بالعناصر الأخرى لرقمٍ قياسي للضعف الاقتصادي، فقد جرت على نحو موسع مناقشة التعرض للصدمات التجارية. واتُفق على أن الانفتاح التجاري (أو أي مؤشر يستند إلى نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي) لا ينبغي أن يُعتبر، بحد ذاته، مؤشرا للضعف، ولكن يمكن اعتباره عامل ترجيح لقياس مدى تعرض بلد ما للخطر. ويمكن التعبير عن هذا الخطر بمعامل تركيز لصادرات السلع والخدمات، ويمكن أن يجري بعد ذلك ترجيح هذا المعامل بنسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي أو ضربه في تلك النسبة. ويمكن أن يكون المؤشر، مثلا، عبارة عن نسبة الصادرات الثلاثة الرئيسية من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط لعدد من السنوات. ويمكن تكملة ذلك المؤشر برقم قياسي لعدم استقرار صادرات السلع والخدمات. ويمكن إضافة التحويلات النقدية إلى قيمة السلع والخدمات.

٢٠ - وقد اقتُرح أن ينظر الأونكتاد، لدى اضطلاعه بأعماله المقبلة، في جدوى إدراج الخدمات في حساب الرقم القياسي لتركيز الصادرات إذ سيزيد ذلك من ملاءمة هذا الرقم القياسي للدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان النامية.

٢١ - وأعرب الفريق عن القلق لنقص البيانات اللازمة لحساب المتغيرات ذات الصلة بالضعف الاقتصادي لكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية وأوصى بالتركيز على علاج هذا النقص في البيانات.

٢٢ - ولم يتسن وضع رقم قياسي مركب للهشاشة الإيكولوجية، أي لتعرض النظام الإيكولوجي للتضرر بالأنشطة البشرية أو العوامل الخارجية. بيد أنه اقتُرح مواصلة العمل في إنشاء مثل هذا الرقم القياسي، على أن يؤخذ في الحسبان عدد من العوامل، مثل التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، وارتفاع منسوب سطح البحر، والتعرض لانسكابات النفط.

٢٣ - وفيما يتعلق بضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية، فقد اقتُرح جمع مجموعة من البيانات لكل بلد، بما في ذلك بيانات سلاسل زمنية للمؤشرات المستقلة - وطلبُ هذه البيانات على وجه الخصوص عندما يكون هناك نقص في البيانات - وذلك لتصميم مجموعة أرقام قياسية للضعف تغطي الجوانب الاقتصادية والإيكولوجية على السواء.

٢٤ - ولاحظ الفريق ضعف التنوع الاجتماعي والثقافي في كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية وأشار إلى الحاجة إلى إجراء المزيد من الدراسات. وكان من رأيه أنه ينبغي في الوقت الراهن مواصلة العمل النوعي في هذا المجال.

٢٥ - وأخيرا، فقد ارتأى الفريق أن من الممكن لأفرقة أو هيئات أخرى، كلجنة التخطيط الإنمائي، أن تقوم، بالاستناد إلى قائمة عريضة من المؤشرات، من قبيل المؤشرات المدرجة في التقارير التي أعدت للاجتماع، بوضع أرقام قياسية مركبة خصوصية لقياس الضعف تقوم على المؤشرين أو الثلاثة مؤشرات الأكثر ملاءمة لتحقيق أغراض تلك الأفرقة أو الهيئات، ومن ذلك مثلا تحديد أقل البلدان نموا.

رابعا - تنظيم الاجتماع

٢٦ - اجتمع فريق الخبراء المخصص المعني بالأرقام القياسية للضعف، والمؤلف من ٢٢ مشاركا و١٧ مراقبا، في مقر الأمم المتحدة، يومي ١٥ و ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. وترد قائمة بالمشاركين والمراقبين في تذييل هذا التقرير.

وقد جرى انتخاب العضوين التاليين لمكتب الاجتماع:

الرئيس: باتريك غييومونت
نائب الرئيس/المقرر : بيشنودات بيرسود

٢٧ - وافتتح الاجتماعَ السيد نيتين ديساي، وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الذي رحب بالحاضرين وأدلى ببيان. وقد أشار السيد ديساي في بيانه إلى أن فكرة الضعف يعود عهدها إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وقال إن المهمة الرئيسية لفريق الخبراء هي إجراء تقييم فني للضعف، ثم القيام، استنادا إلى مداولاته، بتقديم توصيات بشأن البارامترات الكمية التي يستند إليها الضعف النسبي للبلدان. وقد تحدث السيد ت. ن. سالدي، الممثل الدائم لساموا، في بيان رئيسي، عن أوجه القصور التي تعتري المؤشرات المستخدمة حاليا في تحديد مواطن القوة الاجتماعية والاقتصادية الحقيقية للدول الجزرية الصغيرة النامية. وأشار إلى الحاجة إلى فهم الضعف فهما كاملا ومناسبا يقوم على تقييم تقني للمتغيرات الخاصة المناسبة لإنشاء أرقام قياسية للضعف، وهو فهم تحتاج إليه الدول الجزرية الصغيرة النامية في التخطيط للحصول على الدعم الحيوي من جانب المجتمع الدولي لما تبذله من جهود من أجل التنمية المستدامة كما تحتاج إليه في طلب هذا الدعم.

٢٨ - وقدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الخدمات الفنية للاجتماع.

الحواشي

(أ) "Alternative Economic Vulnerability Indices for Developing Countries". Report prepared by Lino Briguglio, Professor of Economics at the University of Malta, for the United Nations Department of Economic and Social Affairs, December 1997.

(ب) "Measurement of the Vulnerability of Small States". Report Prepared by Datuk Ramesh Chander for the Commonwealth Secretariat, April 1996.

(ج) "Composite Vulnerability Index: A revised Report". Prepared for the Commonwealth Secretariat by Dr. John Wells, Faculty of Economics and Politics, University of Cambridge, August 1997.

(د) "Alternative Ecological Vulnerability Indices for Developing Countries with Special Reference to Small Island developing States (SIDS)". Report Prepared by Dennis Pantin, Senior Lecturer and Head of the Economics Department of the University of the West Indies at St. Augustine Campus, for the United Nations Department of Economic and Social Affairs, December 1997.

(هـ) "The Vulnerability of Small Island Developing States in the Context of Globalization: Common Issue and Remedies". Discussian paper prepared by the United Nations Conference on Trade and Development, December 1997.

التذييل

قائمة المشاركين والمراقبين

المشاركون

السيد جيمي آندينغ،
المدير بالنيابة لمكتب التخطيط الوطني،
فانواتو

السفير كارلستون ب. بوتشر،
نائب رئيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة،
البعثة الدائمة لبربادوس لدى الأمم المتحدة

الأستاذ لينو بريغوغليو،
معهد الجزر والدول الصغيرة،
مؤسسة الدراسات الدولية في جامعة مالطة

السيد داتوك راميش تشاندر،
خبير استشاري،

السيد توم كرواردس،
خبير الاقتصاد القطري،
مصرف التنمية الكاريبي

السيد آرثر دال،
المنسق لأنشطة رصد الأرض على نطاق منظومة الأمم المتحدة،
برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الأستاذ عصام الحناوي،
أستاذ أبحاث،
الموارد الطبيعية والبيئة،
المركز القومي للبحوث،
مصر

السيد بيير انكونتر،
منسق الدول الجزرية الصغيرة النامية،
الأونكتاد

الأستاذ باتريك غييومونت،
مدير مركز دراسات وبحوث التنمية الدولية،
فرنسا

السيد رسيل هوورث،
لجنة العلوم الأرضية التطبيقية في جنوب المحيط الهاديء،
أمانة تلك اللجنة

الدكتور جاكسون كاروناسيكيرا،
الموظف الاقتصادي الأول،
شعبة الشؤون الاقتصادية،
أمانة الكومنولث

السيد برنت نوليس،
خبير إحصائي مساعد،
قسم البحوث،
المصرف المركزي لجزر البهاما

السيد آلان مارتش،
مستشار (شؤون التنمية)،
البعثة الدائمة لأستراليا لدى الأمم المتحدة

السيد فلاديمير ماركهونكو،
رئيس قسم تحليل التجارة الدولية ومنهجيتها، الشعبة الإحصائية،
إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

الدكتور س. ل. ميتشيل،
فرع المحيطات والشؤون البحرية وسياسة مصائد الأسماك،
الوكالة الكندية للتنمية الدولية

الأستاذ دينيس بانتين،
قسم الاقتصاد،
جامعة وست إنديز،
سانت أوغوستين

الأستاذ بيشنودات بيرسود،
منسق المفاوضات الاقتصادية الدولية،
الاتحاد الكاريبي

الدكتور غرام سيم،
العالم والمستشار التقني،
برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادىء

السيد دونالد شيه،
الموظف المسؤول،
قسم الإحصاءات البيئية بالشعبة الإحصائية،
إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

السيد ب. سيكيفو،
موظف شؤون السياسة الاقتصادية،
منتدى جنوب المحيط الهادىء،
شعبة التنمية والسياسة الاقتصادية

السيدة غول تانغي - غولوفا،
المستشارة الإحصائية،
مكتب تقرير التنمية البشرية،
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيد مايكل وارد،
الخبير الاقتصادي الأول،
الفريق المعني بالبيانات الإنمائية،
قسم اقتصاد التنمية،
مجموعة البنك الدولي

المراقبون

السيد محمود م. عبود،
نائب الممثل الدائم،
البعثة الدائمة لجزر القمر لدى الأمم المتحدة

السيدة أليسون ب. كريستي،
السكرتيرة الثانية،
البعثة الدائمة لجزر البهاما لدى الأمم المتحدة

الدكتور كارلايل كوربين،
مندوب الشؤون الخارجية،
جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

السيد آدم فاي ديلاني،
السكرتير الثاني،
البعثة الدائمة لبابوا غينيا الجديدة لدى الأمم المتحدة

السيد جون درونيماسي،
السكرتير الثاني،
البعثة الدائمة لفيجي لدى الأمم المتحدة

السيد سالم حميدي،
المستشار الخاص،
وزارة الاقتصاد بجزر القمر

السيدة روزلين خان - كمينغز،
السكرتيرة الأولى،
البعثة الدائمة لترينيداد وتوباغو لدى الأمم المتحدة

السيد جوزيه لويش مونتيرو،
السفير،
الممثل الدائم،
البعثة الدائمة للرأس الأخضر لدى الأمم المتحدة

السيد أحمد مجتبى،
السفير،

البعثة الدائمة لملديف لدى الأمم المتحدة

السيد دافيد برندرغاست،
المستشار،
البعثة الدائمة لجامايكا لدى الأمم المتحدة

السيد ساكيوسا رابوكا،
نائب الممثل الدائم،
البعثة الدائمة لفيجي لدى الأمم المتحدة

السيد جورج صليبا،
السفير، الممثل الدائم،
البعثة الدائمة لمالطة لدى الأمم المتحدة

السيدة كورين سيمون،
الملحقة،
البعثة الدائمة لغيانا لدى الأمم المتحدة

السيد جوي - آن سكينر،
موظف الدائرة الخارجية،
وزارة خارجية بربادوس

السيد تويلوما نيروني سالدي،
السفير،
رئيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة،
البعثة الدائمة لساموا لدى الأمم المتحدة

السيد جورج تالبوت،
السكرتير الثاني،
البعثة الدائمة لغيانا لدى الأمم المتحدة

السيدة أندريا ويليامز - ستيوارت،
السكرتيرة الأولى،
البعثة الدائمة لساموا لدى الأمم المتحدة

- - - - -